جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

القضاء والقدر بين الأشعرية والماتريدية

سالم حسن الكندري
قسم العقيدة والدعوة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت

ملخص البحث:

البحث عبارة عن توضيح لمعنى القدر الذي حار الورى في شأنه من زمن الخليقة وحتى بعد الإسلام فأصبح الشغل الشاغل لجميع الطوائف وحتى المسلمين، فأردت توضيح هذا المعنى عند الأشاعرة والماتريدية من تعريف لمعنى القضاء والقدر وأهميته والكسب ومعناه.

مقدمة:

الحمد لله على نعمائه وأفضل الصلاة والسلام على صفوته من خلقه وخاتم رسله وأنبيائه ورضي الله عن آل بيت نبيه وعن جميع صحابته وتابعيهم بإحسان إلى يوم لقائه وبعد:

القضاء والقدر الأصل السادس من أصول الإيمان الستة، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر: 49]، وقال ﷺ في حديث جبريل المشهور: (أن تؤمن بالقدر خيره وشره)، وقد صدق ابن قيم الجوزية- رحمه الله تعالى - في نونيته: فحقيقة القدر الذي حار الورى في شأنه هو قدرة الرحمن، وقد كان الناس في القضاء والقدر قبل الإسلام وبعده في مدارس شتى ، وقد افترق المسلمون حول حقيقة القضاء والقدر، وسبب ذلك يرجع إلى مسألة (أفعال العباد) أهي مجبورة ومكتوبة عليه دون أدنى دخل منه، أم إن الإنسان مخير وغير مسير، والسبب في ذلك يرجع إلى تحكيم العقل دون النظر إلى الأدلة النقلية وجعلها هي السبيل إلى اليقين، فهناك فرق بين إدراك الشيء وبين استحالة الشيء، فكان الخلاف والافتراق.

وفي هذا البحث سأوضح عقيدة الأشاعرة والماتريدية حول مفهوم القضاء والقدر.

خطة البحث:

(1) تمهيد: تكلمت فيه عن التصورات التي سبقت الإسلام لهذه المسألة.

(2) المبحث الأول: تكلمت فيه عن القضاء والقدر عند الأشعري والماتريدي فبينت معنى القضاء والقدر لديهما، وتفريقهما بين الإرادة والرضا، ومرجع كل من القضاء والقدر لديهما. وأتبعت ذلك بموازنة وتعقيب

(3) المبحث الثاني: وقد خصصته للكلام عن الكسب عند الاشعري فبينت معنى الكسب وأنواع القدرة ووقت تلك القدرة وصلاحيتها للضدين ومدار التكليف عند الاشعري

(4) المبحث الثالث: خصصته للكلام عن الكسب عند الماتريدي فبينت معنى الكسب وأنواع القدرة ووقت تلك القدرة وصلاحيتها للضدين ومدار التكليف عند الماتريدي.

(5) الخاتمة: عرضت فيها أهم النتائج التي قد توصلت إليها. والله رب العالمين اسأل السداد والتوفيق ومقاربة الصواب.

تمهيد:

إن مسألة القضاء والقدر لم تكن أمرًا طارئًا اخترعه المسلمون، وإنما هي مشكلة البشرية بشكل عام، وقد

تعرض لها المتكلمين من المسلمين بعد أن وردت وشاعت فيهم. فقد حاولت الأديان القديمة والفلاسفة الأقدمون حل هذه القضية وإسنادها إلى أسس يفسرونها على ضوئها.

فنرى الهنود الأقدمين يجعلون للقدر الحكم الذي لا حكم غيره في جميع الموجودات، ومنها الآلهة والناس والأحياء والنبات والجماد ولا فكاك من قبضة الكارما في أدوارها التي تتعاقب بين الوجود والفناء إلى غير انتهاء ولا اختيار للإنسان في الحالة التي يولد عليها لأنها مقدرة عليه قبل ميلاده.[1]

أما المجوس فقد حلوا مشكلة القضاء والقدر بعقيدتهم في الثنوية وانقسام الوجود إلى إلهين: إله النور وإله الظلام فكل ما غلب عليه إله النور فهو خير وكل ما غلب عليه إله الظلمة فهو شر.[2]

أما المصريون القدماء فكانوا وسطا بين الإيمان بحرية الإنسان والإيمان بسيطرة الأرباب لأنهم آمنوا بالثواب والعقاب في الآخرة وعلى أساس هذا الثواب أو العقاب تصوروا حرية مقيدة للإنسان يدور في فلكها ليلقى فيما بعد جزاءه. وأقتبس اليونان شيئا من البابليين وشيئا من المصرين، فاقتبسوا التنجيم وطوالع الكواكب من بابل واقتبسوا عقيدة الثواب والعقاب من مصر وقد كان القدر يشمل عندهم الآلهة والبشر على حد سواء ويظهر ذلك جليا في روايتهم وأساطيرهم عن الآلهة.[3]

وقد كان من رأي الفيلسوف أفلاطون: أن الإنسان لا يختار الشر وهو يعرفه بل يساق إليه بجهله، أو بعوارض الفساد ولكن لا يساق إليه بتقدير الآلهة.[4] لأن الآلهة خيرة لا يصدر عنها إلا الخير. فالشر موجود في هذا العالم ولكنه ليس من تقدير الإله، بل لأن وجوده لازم بالضرورة. لأنه إن عدم سيكون الخير بالاضطرار، وذلك الخير مما لا دلالة فيه على فضيلة صاحبه.

أما نظرة أفلاطون للقدر فهي أن الإنسان في حياته الأرضية خاضع لقضاء سابق من أزل الأزال، ومن أبد الآبدين. وأنه يعاد إلى الحياة مرات كثيرة؛ ليجزى في كل مرة على أعماله التي قام بها في الحياة السابقة، جزاء العين بالعين، والمثل بالمثل. فمن ضرب أمه عاد إلى الحياة مرة أخرى في جسد امرأة، وولد له بنون، واقتص منه احدهم بضربه كتلك الضربة التي ضربها يكفر بها عما جناه.[5]

إن مسألة القدر هي معضلة المعضلات في جميع الأديان، ومذاهب الحكم والفلسفة؛ لأنها هي مسألة الحرية الإنسانية والإرادة المختارة. وهي في الحق مسألة الإنسان الكبرى في علاقته الأبدية مع الكون، فلا نهاية لها إلى أخر الزمان. وقد بحث كل من الإمام الماتريدي[6]، (ت333) والإمام الاشعري[7] (ت324) في هذه المسألة.

وكان ما جاء به الأشعري بمثابة رد فعل على مذهب المعتزلة الذين اتجهوا إلى أن الإنسان خالق لأفعاله ونفوا صفات عن الله سبحانه وتعالى. فخالف المعتزلة في انطلاقة مذهبه فخالفهم في الكسب، وفي إثبات الصفات لله عز وجل، ومن ثم اثبت الأشعري طلاقية الفاعلية الإلهية؛ من حيث أن القدرة والعلم والإرادة صفات ذات الله عز وجل فنسب حدوث كل شيء في الكون لفعله تعالى. ورفض أن تكون هناك فاعلية حقيقة لغير الله في هذا الكون. وبذلك يثبت الأشعري القدر من الله خيره وشره، معارضا المعتزلة والقدرية عموما الذين رفضوا وقوع أفعال البشر بإرادة الله تعالى وقدره وجعلوها نتاجا خالصا لفاعلية العباد مستقلة عن الفاعلية الإلهية في إحداثها للفعل.

أما الإمام الماتريدي فقد ظهر كمبين ومدافع عن مذهب السلف بشكل عام، ومذهب الإمام أبو حنيفة بشكل خاص. وإن كان قد أضاف إلى مجموع تلك الآراء بعضا من آراءه، فلم يلتزم بالالتزامات التي ألزم بها الإمام الأشعري فكان مذهبه أكثر وضوحًا في تقرير فاعلية معينة للإنسان. وبالرغم من ذلك نجد أوجها من التقارب بين المذهبين

وأوجه معينة من الخلاف وهو ما سأقف عليه في هذا البحث بعون الله وتوفيقه.

المبحث الأول: القضاء والقدر عند الأشعري والماتريدي

أولاً: أهم الفرق الإسلامية التي خاضت في القضاء والقدر:

ثانيًا: معنى القضاء والقدر لغة وعند الأشعري.

ثالثًا: معنى القضاء والقدر عند الماتريدي.

رابعًا: التفريق بين الإرادة والرضا عند كل من الأشعري والماتريدي.

خامسًا: مرجع القضاء والقدر عند الأشعري والماتريدي.

سادسًا: موازنة وتعقيب.

اختلفت الفرق الإسلامية في القضاء والقدر نتيجة لاختلافهم في أفعال العباد، فكما تقدم هناك من يقرر حرية الإنسان، وهناك من ينفيها. وقد وجد كل من الفريقين ما يؤيد رأيه من القرآن، حسب طريقة استدلاله بتلك الآيات. وقد حاول كل من الأشعرية والماتريدية التوسط في هذه المسألة. وهذا ما سأحاول عرضه في هذا المبحث.

أولاً: أهم الفرق الإسلامية التي خاضت في القضاء والقدر:

ضل في باب القدر فرق شتى، ومن هذه الفرق القدرية: وهم أتباع معبد الجهمي وغيلان الدمشقي وواصل بن عطاء وغيرهم، وهؤلاء هم القدرية، وقولهم في القدر: إن العبد مستقل بعمله في الإرادة والقدرة، وليس بمشيئة الله تعالى وقدرته في ذلك أثر، وأفعال العباد هي للعبد وهم الخالقون لها.

والجبرية: وهم: الذين غلوا في إثبات القدر حتى أنكروا أن يكون للعبد فعل بل هو في زعمهم لا فعل ولا حرية له، فهو كالريشة في مهب الريح، وهؤلاء في الحقيقة يزعمون أن الله هو الفاعل الحقيقي لأفعاله.

والقدرية الإبليسية والذين صدقوا بأن الله صدر عنه الأمران، أي أنه قدر وأنه أمر ونهى، ولكنهم يرون هذا تناقض. وسموا إبليسية: لأنه أشبهوا إبليس بمقولته التي ذكرها الله عنه في القرآن: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأَقۡعُدَنَّ لَهُمۡ صِرَٰطَكَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[8].

وغلاة الصوفية الذين غلوا في الجبر ممن يزعمون الترقي في مقام الشهود للحقيقة الكونية، والربوبية الشاملة، فيرون كل ما يصدر من العبد من ظلم وكفر وفسوق هو طاعة محضة، لأنها إنما تجري وفق ما قضاه الله وقدره، ومن ثم فلا لوم ولا تثريب بل الكل مطيع بفعله لإرادة ربه، فصححوا إيمان فرعون وعبدة العجل، واليهود والنصارى والمجوس، كما صرح بذلك ابن عربي الصوفي، والرافضة وذلك بقولهم بالبداء على الله عز وجل فهم يرون أن الله يحصل له البداء، أي: الجهل والنسيان.[9]

ثانيًا: القضاء والقدر في اللغة:

أ- تعريف القضاء: هو الحكم والصنع، والتقدير والحتم والبيان، واصله: القطع والفصل، وقضاء الشيء: إحكامه وإمضاؤه والفراغ منه، فيكون بمعنى الخلق.[10]

ب- تعريف القدر: مصدر قدر يقدر قدراً، وقد تسكن داله.

قال ابن فارس: قدر: القاف والدال والراء أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته، فالقدر مبلغ كل شيء، والقدر: القضاء والحكم.[11]

معنى القضاء والقدر عند الأشعري:

يرى الاشعري أن القضاء قد ورد بعدة معاني في كتاب الله وهي:

(1) الإعلام: كقوله تعالى: ﴿ وَقَضَيۡنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَتُفۡسِدُنَّ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَّتَيۡنِ ﴾[الإسراء:4]، أي: أعلمناهم وأخبرناهم.

(2) الأمر: كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[الإسراء:23] أي: أمر أن لا تعبدوا إلا إياه.

(3) الحكم: كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾[غافر:20] أي: يحكم به.

(4) الأداء: كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ﴾[الجمعة:10] أي: أديت، ومنه أيضا قولهم قضى فلان دينه أي أداه.

(5) الفراغ: وهو قريب من معنى الأداء وهو كما في قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب:37]، ومنه قولهم: قضى فلان نحبه إذا مات فشبه بمن يفرغ من أمره.(12)

أما القدر فأنه قد ورد أيضا بعدة معاني في كتاب الله وهي:

(1) الخبر: كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾[الحجر:60] أي اخبرنا.

(2) الضيق: كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد:26] أي: يضيق.

(3) التقدير: كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [فصلت:10] أي: جعل أقواتها على مقادير ما يصلح لأبدانهم وتقوم به أرماقهم.

(4) القدرة: حيث أنها اسم للمرة الواحد من فعل قدر.(13)

وقد قرر الاشعري أن المراد بالقضاء هو الحكم، وأن المراد بالقدر تقدير ما سيكون من الأمور، فالقضاء: إرادة الله تعالى الأزلية المقتضية لنظام الموجودات على ترتيب خاص. أما القدر: فهو تعلق تلك الإرادة بالأشياء في أوقاتها المخصوصة.(14)

وبذلك يكون الاشعري قد أثبت القضاء والقدر منذ الأزل ويستدل لقوله بما ورد في كتاب الله سبحانه وتعالى وأقوال رسوله الله صلى الله عليه وسلم(15)

(أ) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى:7]، فقد كتب أهل الجنة وأهل النار وخلقهم فريقين؛ فريقا في الجنة وفريقا في السعير. وذلك الكتاب قد سبق يوم القيامة فدل على أن هناك قضاء قد سبق، وقدر يأتي على وفقه. وكذلك قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾[هود:105]، فخلق الله الأشقياء للشقاء، والسعداء للسعادة.

ويقارب هذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾[الأعراف:179].

(ب) قال تعالى في أهل النار: ﴿وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ﴾[الأنعام:28]، فأخبر عما لا يكون أنه لو كان كيف يكون فمن باب أولى أن يعلم ما سيكون.

(ج) عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق: (أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوما أو أربعين ليلة ثم يكون علقة مثله ثم يكون مضغة مثله ثم يبعث إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد ثم ينفخ فيه الروح فإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها)(16)

(د) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (احتج آدم وموسى صلوات الله وسلامه عليهما فقال موسى عليه السلام يا آدم أنت الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه أغويت الناس وأخرجتهم

من الجنة قال فقال آدم صلى الله عليه وسلم أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلماته تلومني على عمل كتبه الله على قبل أن يخلق الله السموات قال فحج آدم موسى)[17] وهذا يدل على بطلان قول الذين يقولون إن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون لأن الله تعالى إذا كتب ذلك وأمر بأن يكتب فلا يكتب شيء لا يعلمه جل عن ذلك وتقدس عن علي رضي الله عنه قال كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقعد وقعدنا حوله ومعه مخصرة فنكس فجعل ينكت بمخصرته ثم قال ما منكم من أحد ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار وإلا وقد كتبت شقية أو سعيدة قال فقال رجل يا رسول الله أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل فقال من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة فقال اعملوا فكل ميسر أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة ثم قرأ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴾[18] [الليل:5 - 10].

فجميع ما عليه العباد من تصرفات قد قدرها الله سبحانه وتعالى قبل خلقه لهم وأحصاه في اللوح المحفوظ وأحاط علمه به وبهم، وذلك الحكم لا يوجب على العباد الجبر لما سبق بيانه من أن لهم كسبا.[19]

ثالثًا: معنى القضاء والقدر عند الماتريدي

يرى الإمام الماتريدي أن القضاء قد ورد في كتاب الله بعدة معاني:

(1) الإحكام: كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ ﴾[فصلت:12]، أي: أحكمهن.

(2) الحكم: كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه:72]، بمعنى أحكم، ومن هنا سمى العالم قاضيًا بما يرد كل حق إلى محقه ويبين الذي هو حق ذلك.

(3) الإعلام والإخبار: كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[الإسراء:4]، أي: أعلمنا وأخبرنا.

(4) الأمر كما في قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[الإسراء:23]، وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾[الأحزاب:36]، أي: أمر الله سبحانه وتعالى إلا تعبدوا وما كان لمؤمن أن يعترض على أمر الله.

(5) الفراغ: كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ ﴾[القصص:29]، أي: فلما فرغ من الأجل.

وأما القدر لدى الماتريدي فهو على نوعين:[20]

(1) الحد الذي عليه يخرج الشيء. وهو جعل كل شيء على ما هو عليه من خير أو شر من حسن أو قبح من حكمة أو سفه ويشهد لهذا المعنى قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾[القمر:49].

(2) بيان ما عليه يقع كل شيء من زمان ومكان وحق وباطل وما له من الثواب والعقاب وعلى مثل أحد هذين المروى عن رسول الله عند سؤال جبريل عليه السلام إياه عن الإيمان أن قرن ما ذكرنا بالقدر خيره وشره من الله.[21]

ويرى الماتريدي أن القضاء يكون بكل المعاني التي وردت في القرآن الكريم ولكن لكل معنى منها نطاق معين فضاء الله سبحانه وتعالى محكم وقد حكم به منذ الأزل، أما معناه بمعنى الأمر فهو يجوز فيما سوى المعاصي فيصح القول انه حكم بها دون الأمر. والقدر يراد به التقدير أو المقدر ويحمل على الاثنين.

ويوضح الإمام الماتريدي أت القضاء والقدر لا يوجب الجبر على العباد ولا يصح أن يحتج احد بهما وذلك لثلاثة

أوجه[22]:

(1) إن الله تعالى قضى وخلق ما قد قضى لما علم إن العبد سيختار ما قد اختاره فليس للعبد الاحتجاج على الله سبحانه وتعالى بالقضاء والقدر لان الله قد قضى ما علم انه سيقع من العبد.

(2) إن جميع ما قد وقع من العباد لم يحملهم الله عليه جبرا ولم يدفعهم إليه اضطرارا بل هم يعلمون أن كل واحد منهم مختار مؤثر فاعل يمكنه الترك أو الفعل.

(3) لم يخطر ببال العبد انه مكره مجبر عند ارتكابه الفعل وإنما كان يفعل لرغبة في داخله فلم يجز له الاحتجاج بالقضاء والقدر.

وبعد أن بين كل من الاشعري والماتريدي مذهبيهما في القضاء والقدر، يتوقفان لبيان مسألة هامة وهي قضاء الله للشرور والآثام.

رابعًا: التفريق بين الإرادة والرضا عند كل من الأشعري والماتريدي:

إن قول كل من الإمام الماتريدي والإمام الاشعري إن كل ما يقع في الكون هو بقضاء الله وقدره قد أورد عليهما تساؤل مهم وهو هل تقع الشرور والآثام والمعاصي أيضا بقضاء الله وقدره؟

فبين الإمام الماتريدي أن الطاعة تكون بقضاء الله وقدره وأرادته ورضاه ومحبته أما المعصية فهي تكون بقضاء الله وقدره وليست بأمره ومحبته وذلك لأن محبته ورضاه تعني إن الأمر مستحسنا عنده[23] والمعاصي ليست كذلك.

وقد بين الإمام الاشعري كذلك إن الله سبحانه وتعالى قد كتب الشرور وخلقها واخبر عنها ولكنه سبحانه وتعالى لم يأمر به ولم يحكمها على العباد.[24]

ومن كلام كل من الاشعري والماتريدي نلمس التفريق بين كل من الإرادة والرضا، فإن الله سبحانه وتعالى قد أراد المعاصي لأنه لا يقع شيء في الكون خارج عن إرادته ولكن مع تلك الإرادة لم يرتضيها ولم يأمر بها.

خامسًا: مرجع القضاء والقدر عند الأشعري والماتريدي

نستطيع من معنى القضاء والقدر لدى كل من الأشعرية والماتريدية أن نرجع القضاء والقدر إلى صفة معينة عند كل من الفريقين.

فعند الماتريدية القضاء والقدر يرجعان إلى صفة العلم الثابتة لله في الأزل والله تعالى قد خلق للإنسان أفعاله وفق ما يعلم انه سيختاره ولم يجبره على اختيار شيء ما ولم يحمله عليه.[25]

والأشاعرة يرجعون القضاء إلى صفة الإرادة ويجعلون من القدر صفة فعل مرجعها إلى صفة القدرة وذلك لما يثبته الأشاعرة من العبد لا تأثير له في فعله ومن أن الفعل هو ما ثبت عليه قدرة قديمة.[26]

سادسًا: موازنة وتعقيب

بالنظر إلى معنى القضاء والقدر لدى كل من الأشاعرة والماتريدية نرى أن الفريقين متفقين في مجمل المعاني ولا فرق بين الفريقين إلا في مرجع صفة القضاء والقدر وذلك الاختلاف راجع إلى معنى الكسب لدى كل من الفريقين وما تبقى من نقاط فهما متفقين عليها فالله سبحانه وتعالى قد قضى وقدر كل ما سيوجد في هذا الكون بعلم قديم أزلي لا يفرض ذلك العلم الجبر على العباد لأن لهم نوع من الكسب قد بينه كل من الفريقين.

المبحث الثاني: الكسب عند الأشعري

أولاً: معنى الكسب

ثانيًا: أنواع القدرة

ثالثًا: وقت الاستطاعة

رابعًا: صلاحية الاستطاعة للضدين

خامسًا: مدار التكليف

أولاً: معنى الكسب:

أراد الإمام الأشعري رحمه الله التوسط في مسألة خلق العباد لأفعالهم فلم يذهب إلى القول بأن العباد خالقين

لأفعالهم فيكون بذلك قد قال بعدد لا مبلغ له من الخالقين. والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[الأنعام:102]. ولم ينسب للعباد الجبر على إطلاقه والله سبحانه وتعالى قد قال: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[الواقعة: 24]، فأثبت سبحانه لعباده نوعا من المقدرة.

وللوصول إلى ذلك التوسط فقد قرر الأشعري أن الأفعال لابد لها من فاعل على الحقيقة، لأن الفعل لا يستغني عن فاعل يقوم به. فإذا لم يكن فاعله على الحقيقة الجسم، وجب أن يكون الفاعل هو الله تعالى. ولكن كما أن لهذا الفعل من فاعل؛ فأن له مكتسب يكتسبه وهو الإنسان.[27] فالفعل لدى الأشعري يتعلق به أمران ليوجد في الواقع:

الأول: خلق الله سبحانه وتعالى للفعل.

الثاني: تعلق إرادة العبد بالفعل وعزمه على القيام به.

والثاني يتقدم على الأول، فحين يعزم العبد على إيجاد فعل ما، ويعقد نيته على إيجاده جزما، يخلق الله سبحانه وتعالى الفعل للعبد فيكتسبه. فلا يكون للعبد مدخل على سبيل التأثير في ذلك الفعل، وإنما على سبيل الكسب الذي هو تعلق قدرة العبد الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير.[28]

وقد كان أبو الحسن الأشعري يعبر عن كسبه فيقول: إنه هو ما وقع بقدرة محدثة.[29] وكان لا يعدل عن هذه العبارة في مؤلفاته وكان يقول أن عين الكسب وقع على المجاز بقدرة محدثة، ووقع على الحقيقة بقدرة قديمة فيختلف معنى الوقوع فيكون وقوعه من الله عز وجل بقدرته القديمة خلقا وإحداثا، ومن العبد بقدرته المحدثة اكتسابا.[30] والأشعري يمتنع عن تسمية العبد فاعلا على الحقيقة وإنما يسمى العبد بذلك من باب المجاز؛ لأن الفعل عنده ما وجد من الفاعل وله عليه قدرة قديمة، فالفعل حادث الذات والحوادث مستندة إلى قديم أولا. أما الكسب فهو ما وجد من القادر وله عليه قدرة حادثة.[31] فلا يسمى بفاعل أو خالق إلا الله عز وجل، أما العبد فإن سمي بذلك فأنه من باب المجاز والتوسع في المصطلحات. ومع تفريق الأشعري بين هذين المعنيين، نراه يفرق أيضا بين ما هو كسب للعبد وبين ما هو ليس بكسب له.

فالكسب هو الواقع بالقدرة المحدثة، وحال المكتسب فيه انه لو أراد الخروج منه إلى ضده لم يمتنع ذلك عليه. كحال أحدنا في قيامه وجلوسه، وذهابه يمينا وشمالا. أما ما ليس بكسب له فهو ما لا يقع على مقصد العبد، ولا ينقطع بانقطاع إرادته، ولا يتغير بتغير الإرادة.[32] ومن ذلك حركات المرتعش والمصاب بالفالج ونبضات القلب.

ويستدل الأشعري لهذا الفهم لمعنى الكسب بأدلة عدة:

(1) إن الله سبحانه وتعالى قد قال: ﴿كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا كَسَبَتۡ رَهِينَةٌ﴾[المدثر: 38]، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[الصافات: 96]، وقال أيضا: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[الواقعة: 24]، فلما كان الجزاء واقعا عليهم، واستحال أن يكونوا هم الخالقين، ثبت أن لهم مدخلا في أفعالهم وهو الكسب.[33]

(2) إن الإنسان يقصد بأعماله الوصول إلى غايات معينة، فلو كان هو الخالق لتلك الأفعال لاستطاع الوصول إلى غايته منها. فهذا شأن الخالق فيما يخلق، ولكن لما رأينا أن الإنسان في كثير من الأحيان يصل إلى عكس غايته من فعله، أدركنا أن العبد ليس هو الخالق لحقيقة الفعل، وإنما كان منه الاكتساب فقط.[34] مثال ذلك أن الكافر يريد بكفره الحق، ويظن أنه على ذلك، إلا أن الكفر في حقيقته باطل وضلال.

(3) إن العبد يسعى في أعماله إلى الدعة والراحة والاطمئنان والسكون قدر الإمكان، إلا أنه في أغلب

أحواله لا يصل إلى ذلك المقصد، مما يدل أيضا على انه ليس الخالق لتلك الأعمال. ومثاله ما نراه من كون الإيمان متعبا مرمضا لصاحبه.[35]

(4) يستدل الأشعري بحركة المضطر، فكل إنسان يدرك بالبداهة أن حركته الاضطرارية تختلف عن حركته المقصودة، فتلك لا مدخل له فيها ولا يستطيع التحكم بها، أما ما كان من حركاته التي تقع باختياره، فهو يدرك أن بإمكانه إيقاف تلك الحركات متى أراد.

فلما ثبت لدينا بالدلائل القطعية، وجوب انفراد الله سبحانه وتعالى بخلق أفعال العباد وإلا نسب العجز إليه، وجب أيضا وجود كسب للعبد، وهو عبارة عن كونه محلا من غير تأثير[36] ولا مدخل له في فعله. وبذلك يكون الأشعري قد وصل لتوسطه واثبت نوعين من القدرة إحداها للرب عز وجل والثانية للعبد.

ثانيًا: أنواع القدرة:

كسب الأشعري هذا هو الذي قيل فيه: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها، ومنها كسب الأشعري، وقد دار حوله نقاش طويل وعريض، ولم ينته الأشاعرة فيه إلى قول مستقيم.[37]

بنى الأشعري تفرقته لنوعي القدرة على مبدأ أساسي وهو قدم تلك القدرة أو حدوثها[38]، فالقدرة الحادثة هي قدرة العبد التي تتعلق بالفعل، وبهذه القدرة يُفسر كسب الأشعري كما سبق. أما القدرة القديمة فهي قدرة الله عز وجل، وبهذه القدرة يتصف الرب سبحانه وتعالى بالخلق والإيجاد والإبداع والإخراج من العدم إلى الوجود.

إن قدرة العبد ليست قدرة لا قيمة لها، بل هي قدرة مؤثرة لها فاعليتها. ولكن على الرغم من تلك الفاعلية إلا إنها لا تؤثر في الفعل الذي تكتسبه، لأن الله سبحانه وتعالى يمنع تلك القدرة من أن توجد الفعل ويوجده هو بنفسه.[39]

وذلك لأن صفحة الخلق والإيجاد هي أخص صفة من صفاته عز وجل عند الأشعرية.

فقدرة العبد عند الأشعري لو انفردت بالفعل لأوجدته، ولكن الله سبحانه وتعالى حينما تقارب مقدرة عبده من إيجاد الفعل، يخطف الفعل عن قدرة العبد فيوجده. وقد كان الأشعري يسمي هذه القدرة للعبد بالاستطاعة؛ مستدلا على هذه التسمية بقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾[الأنفال:60] وقوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران:97]، وقوله: ﴿لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾[التوبة: 42]، أما قدرة الله سبحانه وتعالى فلا تسمي بالاستطاعة وذلك لأن التوقيف لم يرد بذلك[40] وأهل اللغة لا يفرقون بين المعنيين.

ثالثًا: وقت الاستطاعة:

إن الاستطاعة التي يملكها العبد ليست مطلقة موجودة دوما، وإنما هي استطاعة محدودة بتوقيتها، فتوجد في وقت معين ثم تفنى ولا تبقى. إن تلك الاستطاعة توجد عند إرادة العبد للفعل، فهي تقارنه ولا تتقدم عليه ولا تتأخر عنه.[41] ويستدل الأشعري على ذلك التوقيت بأن الاستطاعة هي سبب للكسب وأن السبب لا يتقدم المسبب، ويُجري القول في ذلك مجرى العلة والمعلول فكما أنه من المستحيل أن تتقدم العلة المعلول، كذلك يستحيل أن يتقدم السبب المسبب.

وكذلك فأن الاستطاعة عرض والعرض لا يتقدم على الجوهر.[42] ولذلك فأن هذه الاستطاعة تقارن حدوث الفعل دون أن تؤثر به، حيث يقتصر دورها على مقاربة الفعل دون تأثير.

رابعًا: صلاحية الاستطاعة للضدين:

إن الاستطاعة التي قررها الأشعري في مذهبه يرى أنها لا تصلح للضدين، أي أنها لا تصلح للطاعة والمعصية. فعلى سبيل المثال استطاعة المعصية مختلفة عن استطاعة الإيمان. فتلك الاستطاعة لا تصلح إلا لأن يُكتسب بها أمر

واحد، ولا يصح تعلق استطاعة واحدة بشيئين لا مثلين ولا مختلفين ولا ضدين لا على سبيل البدل ولا على سبيل الجمع فلكل استطاعة مقدور واحد لا تتعداه.[43]

ويستدل الأشعري لهذا الفهم بقوله: (لو كانت القدرة على الكفر قدرة على الإيمان فقد رغب إليه في أن يقدره على الكفر فلما رأينا المؤمنين يرغبون إلى الله تعالى في قدرة الإيمان ويزهدون في قدرة الكفر علمنا أن الذي رغبوا فيه غير الذي زهدوا فيه)[44].

وقد بين الأشاعرة كيفية تعلق الاستطاعة بالفعل قبل وجوده بأنه لما اطردت العادة الإلهية بخلق الاختيار المترتب عليه صحة قصد الفعل أو الترك وبخلق القدرة عقب هذا القصد عند مباشرة الفعل سواء كان ذلك الفعل كفا للنفس أو غير كف لأن وجودها مع المباشرة فتحقق الوقوع بحسب العادة الإلهية فصح تعليقها بالفعل المباشر بأن يقصد قصدا مصمما لتحقيق وقوعها مع الشروع فيها.[45]

خامسًا: مدار التكليف:

مما تقدم من كسب للأشعري (ت324) يتبين مدار التكليف الذي يحاسب الإنسان على ضوئه يوم القيامة، ويكون الثواب أو العقاب من الله سبحانه وتعالى بناء عليه، فمدار ذلك هو استطاعة الإنسان التي يملك التصرف فيها وصرفها للطاعة فتكون توفيقا، أو للمعصية فتكون خذلانا.[46] صحيح أن تلك الاستطاعة غير مؤثرة في خلق الفعل، وأن الخالق هو الله سبحانه وتعالى. ولكنها كافية لأن تكون هي مبنى مسؤولية العبد عن مكاسبه التي اكتسبها في هذه الدنيا، فأن الله سبحانه وتعالى لو لم يقم بخلق هذه الأفعال للإنسان، وجعل قدرة الإنسان تنفرد بها إذاً لاكتسب الإنسان هذه الأفعال بنفسه، لأن قدرته قادرة على إيجاد الفعل. ولكن الله سبحانه وتعالى قد منعه من إيجاد الفعل بنفسه - لما ذُكر من أن صفة الخلق هي أخص صفات الله عز وجل عند الأشعري[47]- فأوجدها سبحانه وتعالى بنفسه وأخرجها من العدم إلى الوجود، بناءً على مقاربة قدرة الإنسان الحادثة من تلك الأفعال وعزمه وتصميمها عليها.

تلك هي نظرة الأشعري للكسب فقد أسند الفعل لقدرة الله القديمة عند ورود قدرة العبد الحادثة على الفعل، فيخلق سبحانه وتعالى الفعل لإرادة العبد الجازمة وتكون تلك القدرة الحادثة التي قاربت الفعل، والإرادة التي تعلقت بالفعل، هي مبنى تكليف العبد ومبنى حسابه وثوابه أو عقابه. إن تلك النظرية التي قدمها الأشعري للكسب قد تطورت على أيدي أتباع مذهبه وهو ما سأوقف المبحث الثاني من هذا البحث عليه.

المبحث الثالث: الكسب عند الماتريدي

أولاً: معنى الكسب

ثانيًا: أنواع القدرة

ثالثًا: وقت القدرة

رابعًا: صلاحية القدرة للضدين

خامسًا: مدار التكليف

تميز كسب الإمام الماتريدي بالبساطة ومنهجية الاستدلال عليه؛ مما اكسبه وضوحا لم يوجد في كسب الأشعري. خصوصا وأنه كان يتابع في هذا الكسب الإمام أبو حنيفة (ت150)، مع اختلافه عن أبي حنيفة في جانب من جوانب كسبه، وهو ما سأبينه في هذا المبحث أن شاء الله.

أولاً: معنى الكسب:

اثبت الإمام الماتريدي للعبد قدرة حادثة مؤثرة في الفعل، فلا يصح القول بأن قدرة العبد غير مؤثرة في فعله؛ لما في القرآن الكريم من آيات تدل بوضوح على أن للعبد قدرة حقيقة على فعله، منها قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾[فصلت:40]، وقوله: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِمۡ فِعۡلَ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾[الأنبياء:73]، وقوله: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ

﴿حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ﴾[البقرة:167] فثبت أن العبد فاعل على الحقيقة لا على سبيل المجاز.(48)

وفعل العبد الحقيقي يقع على صفة الفعل، لا على إيجاد الفعل من العدم إلى الوجود، فلا يشمل فعل العبد حركات الجوارح، ولا ميل النفس، لأن كل ذلك مخلوقات لله عز وجل. وإنما محل فعله هو عزمه على إيجاد الفعل في نفسه عزما جازما بلا تردد على صفة معينة من صفاته المحتملة، فيكون الفعل من حيث الحركة خلقا لله عز وجل، وهو محل القدرة القديمة، وتكون صفة الفعل التي وقع عليها كسبا للعبد، وهي محل قدرته الحادثة.(49)

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الموضوع أن الماتريدي يفرق بين الخلق وبين الفعل، فلا يجوز أن يكون هناك خالق إلا الله عز وجل، أما الفاعل فيجوز أن يكون سوى الله سبحانه وتعالى. ويستدل لهذا القول بأننا نقول أن الله خالق كل شيء، ولا نستطيع أن نقول أن الله هو قائل كل قول، ومخبر كل خبر، وليس هو قائل ولا مخبر. فدل ذلك على أن لفظ الخلق، لا يستوي مع لفظ الفعل، وأن الأول يختص به الله سبحانه وتعالى بينما يمكن إطلاق اللفظ الثاني على العبد دون حرج أو تحفظ(50). أما لفظ الخالق فأن أطلق على العبد فهو من باب المجاز، ولا يقصد به الحقيقة. وذلك كما في قولهم في أبي بكر وعمر: سنة العمرين. فأبو بكر رضي الله عنه لا يطلق عليه عند الانفراد اسم عمر، وإنما أطلق عليه ذلك الاسم عند الجمع من باب المجاز.(51)

وقد اعتمد الماتريدي على إثبات هذا الكسب ومفهومه على النقل والسمع فبين أن الأفعال مفعولة للعبد كسبا وهي في نفس الوقت مخلوقة لله واستشهد بالتالي:

(1) قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:7]، وغير ذلك من الآيات التي ينسب الله فيها اسم العمال لعباده ولفعلهم أسماء الفعل مما يدل على أنهم فاعلون لها على الحقيقة، دون أن ينفي ذلك كونها مخلوقة لله عز وجل.

(2) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد:11]، فلو كان التغير ليس بمقدور للعباد لأوقف الله سبحانه وتعالى تغير حالهم على قدرته وهو سبحانه وتعالى قد نفى تغير تلك الحال إلا بتغير يأتي من العباد فدل على أن لهم فعلا على الحقيقة.(52)

(3) إن الله سبحانه وتعالى قد كلف عباده فأمرهم ونهاهم قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[النحل:90]، فلو جاز انه أمرهم بذلك ولا قدرة لهم عليه لجاز أمرهم بشيء يكون بالأمس وهو محال(53).

(4) لو لم يكن للعبد فعل على الحقيقة وكان الله سبحانه وتعالى هو الخالق والفاعل لذلك الفعل لكان هو سبحانه وتعالى الأمر والمأمور والناهي والمنهي والمثاب والمعاقب وذلك ممتنع عليه سبحانه وتعالى فثبت أن اكتساب الفعل على الحقيقة هو للعبد وخلقه من الله عز وجل.

(5) من المحال تسمية الله عز وجل عبدا ذليلا مطيعا عاصيا سفيها جائرا وقد سمى الله عز وجل بذلك أولئك الذين أمرهم ونهاهم فمن المحال أن يكون هو الفاعل.

(6) إن كل عبد يدرك من نفسه انه مختار لما يفعله وانه فاعل كاسب فلو جاز صرف مثله مما طريق العلم به الحس لجاز صرف جميع العلم وهذا مهجور.(54)

ثم إن الإمام الماتريدي بعد أن سرد هذه الأدلة الدالة على اكتساب الفعل للعبد على الحقيقة اتبعها بالأدلة التي تشهد على أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق الحقيقي للفعل وليس العبد فبين الأدلة التالية:

(1) استدل الماتريدي بعموم الآيات التي جاءت فنسبت الخلق لله عز وجل منها قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ

شَيْءٍ ﴾[الأنعام:102]، وقوله: ﴿ وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[الملك:13، 14] فلولا انه خالق ما يجهر به وما يخفى لما كان ليحتج على علمه به.(55)

(2) إن أفعال العباد تخرج على حسن وقبيح، فلا يعلم العبد الذي يقوم بها أنها تبلغ في القبح ذلك المدى، ولا أنها تبلغ في الحسن ذلك المبلغ أيضا. بل إن العبد قد يحسن فعل ما في نفسه ويراه جيدا، فيخرج ذلك الفعل منه على غير ما هي عليه. فثبت أن فعل العبد من هذا الوجه ليس بخلق له(56)، لأنه لو كان خلق له لخرج على ما أراد له الخروج عليه، وذلك هو شأن الخالق فيما يخلق.

(3) إن أفعال العباد تخرج مؤذية لهم، متعبة، مؤلمة. ومحال تأذي الطبع من دون مؤذ، وتعبه من دونُ متعب، وتألمه من دون مؤلم. فثبت أن أفعالهم تخرج مؤذية لهم على رغم قصدهم تلذذهم بها فثبت أنها ليست خلقا لهم.

(4) من المتعارف القول بأنه لا خالق إلا الله وانه سبحانه وتعالى خالق كل شيء ولا رب سواه والخلق هو الإيجاد من العدم فلو جعلنا للعباد خلق أفعالهم لجعلناهم أربابا يوجدون من العدم أفعالهم وفق تقديراتهم وذلك مدفوع.

(5) إن أفعال العباد حركات وسكون. والله سبحانه وتعالى قد أقدرهم عليها فهو قادر عليها لأنه هو من أقدرهم عليها فصارت تلك الأفعال تحت قدرته عليها.(57)

وبذلك الاستدلال المنهجي يكون الإمام الماتريدي قد أوضح معنى الكسب الذي قد قال به وبينه بما لا يدع فيه خفاء.

ثانيًا: أنواع القدرة:

مما تقدم يتبين أن الإمام الماتريدي يقسم القدرة إلى قسمين: قدرة حادثة، وقدرة قديمة:

القدرة الحادثة: هي قدرة العبد، ويقصد بها صحة الآلات وسلامة الأسباب التي يقوم العبد من خلالها بكسب الفعل، وهي في واقعها ليست علة للفعل وأن كان لها تأثير فيه، ولكن ذلك التأثير لا يبلغ مبلغ الإيجاد من العدم.

القدرة القديمة: هي قدرة الله سبحانه وتعالى وهي لا يقف على معناها، ولكنها هي التي توجد الفعل خلقا وبها يسهل الفعل ويخف ويقدر العبد بها على كسبه على الوجه الذي أراده(58). وبين القدرة الحادثة والقدرة القديمة فروق معينة وهي:

(1) القدرة الحادثة للعبد إن فقدت فقد امتنع تكليفه. كمن كان فاقد العقل فهذا الشخص لم تستقم له صحة الآلات التي تقوم عليها قدرته الحادثة فلا يوجد تكليف عليه.

(2) إن الفعل قد يوجد بدون وجود الأولى، ولكنه لا يوجد بدون وجود القدرة الثانية.(59)

(3) القدرة الحادثة تتجسد في شكل جوهر، أما القدرة القديمة التي تخلق فينا فهي عرض.(60)

ويستدل الماتريدي لهذا التقسيم بقوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة:4]، فالاستطاعة هنا استطاعة الأسباب، وليست استطاعة الفعل؛ لأنه لا أحد يعلم أن قدرة الصوم لا ترد تلك المدة فتبين أن المراد هي استطاعة الأسباب. ويستدل أيضا بقوله تعالى على لسان المنافقين: ﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ [التوبة:42] فالمنافقين أرادوا هنا فقدانهم سباب الخروج من مال وصحة وما شابهها من أمور وهو ما بينه تعالى حين قال: ﴿ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ﴾ [التوبة:93]، ولم يكن مقصودهم عدم حصول الاستطاعة التي يكون معها وجود الفعل. وبهذا يكون قد أثبت القسم الأول من الاستطاعة التي تكون بمعنى سلامة الأسباب. ولإثبات القسم الثاني من القدرة فقد استدل بقوله تعالى: ﴿ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ

ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ ﴾[هود:20]، وقوله تعالى على لسان الخضر: ﴿إِنَّكَ لَن تَسۡتَطِيعَ مَعِيَ صَبۡرٗا ﴾[الكهف:67]، إذ نفى الله سبحانه وتعالى القدرة على السمع وعلى الصبر مع أن سلامة الأسباب متوافرة، فلمّا لم يقع الفعل دل على أن قدرة الفعل لم توجد فلم يقع الفعل[61]، ولو كان الفعل يقتصر على سلامة الأسباب لوقع الفعل. فدل ذلك على إن وقوع الفعل مرتبط بوجود القدرة الثانية وأنه لا يقع ولو توفرت القدرة الأولى، بل لا بد من وجود القدرة الثانية. ومما يدل على قدرة العباد أيضا وجود القول الظاهر في الخلق (لا أقدر لشغلي بكذا أو لا أستطيع لكذا ولم يجز أن يكون الله ينطق ألسن الخلق على غير تمانع منهم بما هو كذب في الحقيقة وهم يعلمون أن معهم استطاعة الأسباب والأحوال فثبت أن وراء ذلك عندهم قدرة يذكرونها مع الاعتذار في الأفعال لا في الجمل التي ترجع الأوهام).[62]

ثالثًا: وقت القدرة الحادثة:

إن الإمام الماتريدي قد قسم القدرة إلى قسمين ولكل قسم منهما وقت معين، فالقدرة الحادثة التي تكون بمعنى صحة الأسباب وسلامة الآلات تكون قبل الفعل ومعه وقد تستمر بعده، أما القدرة القديمة التي يخلق الله سبحانه وتعالى بها الفعل للعبد فأنها لا تحدث إلا مع الفعل، وتحدث تباعا فتكون مقارنة لحركات العبد، توجد الفعل على الصفة التي أراد العبد أن يكون عليها. فالعبد مستطيع بفعل نفسه وقت الفعل باستطاعة الله إياه[63] فلا يتقدم هذا النوع من القدرة عن الفعل ولا يتأخر؛ لأن القول بتقدم قدرة العبد على الفعل تستوجب أن يكون العبد مستغنيا عن الله وقت وقوع الفعل منه، وهذا أمر باطل. لأنه لو أستقل العبد بنفسه على الفعل لقدر على نقض تدبير هذا العالم، فالعالم مبنى على كون أحواله على أيدي البشر وخلق الأرض والسماء، والله تعالى لم يكن له قدرة على خلق تلك الأفعال والأحوال على أيديهم ولهم قدرة على أن لا يفعلوا شيئا من ذلك، وذلك محال.

ومما يدل على وقت القدرة أن تلك القدرة ليست جزء من أجزاء الجسم فهي (عرض والأعراض لا تبقى إذ لا يجوز بقاء ما يحتمل الفناء إلا ببقاء ما هو غيره، والعرض لا يقبل الأغيار بما لا قيام له بذاته ومحال بقاء الشيء ببقاء في غيره فبطل البقاء)[64] كما أن تلك القدرة هي سبب لوجود الفعل والسبب لا يتقدم على مسببه ولا يتأخر عنه بل يرافقه وكذلك القدرة هنا ترافق الفعل وتوجد معه.

رابعًا: صلاحية القدرة للضدين:

لم يصرح الإمام الماتريدي بقوله في هذه المسألة واكتفى بنقل النصوص عن المجيزين والمانعين لصلاحية القدرة للضدين (والمقصود بالقدرة هنا القدرة التي يخلقها الله سبحانه وتعالى وليست القدرة بمعنى سلامة الأسباب وصحة الجوارح فهذه القدرة تصلح للضدين كما بين ذلك النسفي (ت508)[65] فقال أن اليد كما تصلح للجهاد تصلح لسفك دماء المسلمين.[66]

ويمكن أن نستدل على رأي الماتريدي في هذه المسألة من خلال دراسة أقواله التي ذكرها إثناء نقولاته عن المانعين والمجيزين فقد قال الماتريدي (ثم اختلف أهل هذا القول في قوة الطاعة أهي تصلح للمعصية أم لا قال جماعة هي تصلح للأمرين جميعا وهو قول أبي حنيفة وجماعته وهذا القول أثبته جميع أهل الاعتزال)[67] فذكر موافقة الإمام أبو حنيفة للمعتزلة إشارة منه إلى مخالفته (لأنه ليس من عادته رحمه الله أن يذكر قول للإمام أبو حنيفة إلا ويبين موافقته له أن كان موافقا له في ذلك الموقف)[68]

ثم إن الإمام الماتريدي قد استفاض في بيان الأدلة المانعة من بيان إمكانية انصراف القدرة إلى الضدين مما يشعر بميله إلى هذا القول فذكر عدة شواهد منها:

(1) (أن لا أحد يطلق القول في الكافر أنه موفق للإيمان معصوم عن الكفر ولا أحد يمتنع عنه في المؤمن ثبت أن معنى ذلك المعونة على الإيمان والآخر الخذلان)[69]، فدل ذلك على أن مقدرة الإيمان غير مقدرة المعصية فالقدرة الواحدة لا يتأتى بها الضدان.

(2) أن القوة لا تبقى لوقتين وبالتالي فهي لا تصلح لأن يتأتى بها فعلين ولا سبيل إلى جمع الفعلين المتضادين في وقت واحد كأن يكون الفعل نفسه معصية وطاعة في وقت واحد فذلك ممتنع فثبت أن تلك المقدرة مقدرة لأحد الضدين لا لهما على حد سواء.

(3) أن (القوة لا يجوز وجودها إلا وثمة اختيار كالنار في التحريق والثلج في التبريد إنه يقع به الذي له طبع بالاضطرار وذلك كالولاية مع الإيمان والعدوان مع الكفران سببهما مختلف على اختلافهما فمثله أمر القوة على الأمرين)[70]

فتبين من تفصيل الإمام الماتريدي في بيان أدلة من يقول بعدم صلاحية القدرة للضدين ورده لأدلة من قالوا بصلاحيتها للضدين بأنه لا يجيز صلاحية القدرة للضدين وهذا ما قد ذكره النسفي عن الإمام الماتريدي[71]. وربما لم يصرح الإمام الماتريدي بموقفه هنا لمخالفته في هذه المسألة أبو حنيفة وقد كان يعتبر نفسه مبينا لمذهب الإمام. والله اعلم.

خامسًا: مدار التكليف:

يرى الإمام الماتريدي أن خلق الله سبحانه وتعالى لفعل العبد لا يوجب الجبر على العبد[72] فللعبد مدخل أخر في الفعل يكون على أساسه ثوابه وعقاب، فحين يخلق الله سبحانه وتعالى الفعل للعبد فأنه يصرفه إلى الطاعة فيستحق حينها الثواب، أو يصرفه إلى المعصية فيستحق العقاب وبذلك يكون خلق الله سبحانه وتعالى الفعل لم يزل صفة العبد الاختيارية ولم يجعل منه مجبورا بل هو حر في صرف الفعل إلى ما يشاء من الوجوه ثم يكون حسابه بناء على ما قد قام به من إرادات.

بعد بيان كسب الماتريدي نلاحظ أن هذا الكسب بمجمله يقارب كسب الأشعري في أمور عدة ويختلف عنه ببعض الفوارق ووجوه الاتفاق ونقاط الاختلاف هي ما سأحاول الوقوف عليه في المبحث القادم.

الخاتمة وأهم النتائج:

بعد عرض الآراء التي تخص الأشعرية والماتريدية في مسألة القضاء والقدر، يتضح أنه على الرغم من جميع الجهود التي بذلها الفريقين فأن هناك في هذا الكون أمور يقف الإنسان أمامها، ولا سبيل له لإدراكها فلا يملك إلا التفويض لحكمة الله سبحانه وتعالى. ومن هذه المسائل مسألة القضاء والقدر فعلى الرغم من الجهود التي بذلت لإيضاح مدخل العبد في كسبه فأن تلك الجهود تبقى دون الحتمية ومن باب الاجتهاد وتبقى هناك أسئلة تدور حول هذا الكسب ولا يقدر على الإحاطة به.

قد يكون ما قدمه الأشعرية والماتريدية في هذا المجال خير ما قدمه المتكلمون في المسألة، وإثراء للنقاش مع مذهب السلف. حيث اثبتوا كسبا للعبد، وخلقا لله عز وجل. فلم يتخذوا موقف القائلين بأن العبد مجبر مسير لما في ذلك من نسبة الظلم والعبث لله فكيف يكلف سبحانه وتعالى عباده وهم غير أهل للتكليف. ولم يقولوا بأن العبد خالق لأفعال نفسه فيخالفوا نصوص القرآن الكريم ويثبتوا مقدرة للإنسان قادرة على نقض تدابير هذا الكون على خلاف ما هو مشاهد وواقع. وبذلك يكونوا قد اقتربوا من القول بأن أفعال العباد لا جبر ولا تفويض كما قال السلف ولكن قد بينوا هذا القول وفق قولبته في نظرية التكليف وطرحها أمام العامة.

إن لنظرية الكسب موقعها الهام في حياتنا اليوم فالمؤمن يكفيه أن يدرك ما يجده في نفسه من مقدرة ليدرك أنه مختار،

وما يجده في كتاب الله عز وجل ليدرك انه ليس بالخالق، وأن الخالق هو الله عز وجل وبذلك يصل إلى ما تقدمه نظرية الكسب دون طويل بحث ودون طويل تفكير.

ولكن هذه النظرية تقف أمام كل باحث عن الشبهات ليثيرها وليتخذ منها مدخلا ليطعن بالدين وأبسط تلك الشبهات أنه ما دام كل شيء بقضاء وقدر فلا مقدرة لنا على تغير ما قد كتب علينا فيتذرع الإنسان بتلك المقولة المتهالكة ليرتكب ما يرتكب من آثام ومعاصي متعللا بالقضاء الذي احكم عليه. كما أننا نحتاج إلى هذه النظرية لطرحها أمام أصحاب الفلسفات الحديثة الذين يتكلمون عن حرية الإنسان ومقدار تلك الحرية التي يتمتع بها وعن علاقة الإنسان في هذا الكون.

إن نظرة كل من الأشعرية والماتريدية للقضاء والقدر متقاربة كل القرب، والفروق ما بين الفريقين تكاد تكون معدومة إن أمعنا النظر في مراد كل منهما. فما سبب الخلاف بينهما إلا الاختلاف في إطلاق الألفاظ على المسميات، ومن ثم بناء نظرية الكسب على ذلك المسمى فأن حررنا وحددنا اللفظ الذي بنى عليه كل من الفريقين نظرته للكسب رأينا أن الفريقين متفقين كل الاتفاق وخصوصا ما بين الإمام الأشعري والإمام الماتريدي وذلك لأن المذهب الاشعري قد تطور بشكل كبير على يد تلاميذ الاشعري وجنح نحو الجبر كما توضح الحال عند الإمام الرازي(ت606).

الهوامش:

(1) البوذية تاريخها وعقائدها الصوفية، تأليف: عبدالله مصطفى نومسوك، (ص182)، مكتب أضواء السلف، ط1، 1999م.

(كارما) كلمة سنسكريتية، ومعناها (العمل)، ويشترك في كارما ثلاثة شروط وهي: أ- وجود الدافع، وهو الرغبة والشهوة.. ب - جود القصد والنية. ج - وجود الفعل أو الحركة.

(2) الملل والنحل، لأبي الفتح محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (277/1)، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1993م.

(3) انظر: كتاب: مسألة القضاء والقدر، تأليف عبدالحليم محمد حسين (ص33) بدون رقم طبعة، بيروت، 1980.

(4) الفلسفة الإغريقية. د. محمد غلاب. نشر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، (270/1).

(5) القضاء والقدر لابن تيمية. تحقيق د.احمد عبد الرحيم السايح و د.السيد الجميلي، نشر دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1991م (ص11 وما بعدها).

(6) الماتريدي (ت 333هـ) محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي من كبار العلماء، تخرج بأبي نصر العياضي، كات يقال له: إمام الهدى، له كتاب التوحيد، وكتاب المقالات، وكتاب رد أهل الأدلة للكعبي، وكتاب بيان أوهام المعتزلة، وكتاب تأويلات القرآن وهو كتاب لا يوازيه في كتاب بل لا يدانيه شيء من.

(7) أبو الحسن الأشعري (260 - 324هـ) علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبوالحسن، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، له مناظرات عديدة مع المعتزلة أشهرها مع أبي علي الجبائي، توفي في بغداد، قيل بلغت مصنافاته ثلاثمائة كتاب منها: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق هلموت ريتز، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت. والإبانة عن أصول الدياة، ورسالة إلى أهل الثغر. انظر: الأعلام للزركلي، (263/4)، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1984م. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي العماد الحنبلي، طبعة مصورة، المكتب التجاري، بيروت (303/2).

(8) الأعراف، الآية 16.

(9) انظر: الإيمان بالقضاء والقدر، تأليف محمد بن إبراهيم الحمد (ص173 وما بعدها)، دار الوطن، الرياض، ط2، 1416هـ.

(10) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص441)، ولسان العرب (186/15)، والقاموس، مادة قضى، ومقاييس اللغة (99/5).

(11) معجم مقاييس اللغة (62/5).، النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (22/4).

(12) مجرد مقالات لمحمد بن الحسن بن فورك، ت دانيال جيمازية، نشر دار المشرق، بيروت. (ص91).

(13) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري (ص90 - 91).

(14) نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية، تأليف: عبدالرحمن بن علي، ط المطبعة الأدبية، مصر، 1317هـ (ص199).

(15) الإبانة عن أصول الديانة، تأليف: أبي الحسن الأشعري، ت وفيقة حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط1، 1977م (ص225 وما بعدها).

(16) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ ، (2551/4)، حديث رقم (7016)، أخرجه مسلم، في كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (2036/4)، حديث رقم (2643)، أخرجه أبو داود في سننه، في كتاب السنة باب في القدر (640/2)، حديث رقم (4708)، أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المقدمة باب في القدر (29/1)، حديث رقم (76).

(17) أخرجه الترمذي في سننه، في كتاب القدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب ما جاء في حجاج آدم وموسى عليهما السلام (444/4)، حديث رقم (2134).

(18) أخرجه مسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (2039/4) (2040)، حديث رقم (2647)، أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في القدر (634/2)، حديث رقم (4694)، أخرجه الترمذي بلفظ: (ومعه عود ينكت به في الأرض...)، في كتاب تفسير القرآن، باب سورة والليل إذا يغشى (441/5)، حديث رقم (3344).

(19) رسالة أهل الثغر (ص88).

(20) الماتريدية دراسة وتقويماً، لأحمد بن حمد الحربي، دار العاصمة، الرياض، ط 1، 1413هـ (ص433).

(21) التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق فتح الله خلف، دار المشرق، بيروت (ص306 – 307).

(22) التوحيد (ص309).

(23) الإمام الماتريدي ومدرسته في علم العقائد (ص389).

(24) اللمع (ص81).

(25) الإمام الماتريدي ومدرسته في علم العقائد (ص389).

(26) انظر: موقف شيخ الإسلام بن تيمية من الأشاعرة، د. عبدالرحمن المحمود، (ص1309 وما بعدها).

(27) اللمع في الرد على أهل الزيغ والضلال والبدع، لأبي الحسن الأشعري. تحقيق: د.حمودة غرابة، مطبعة مصر (ص73) من غير رقم الطبعة.

(28) الروضة البهية في ما بين الأشاعرة والماتريدية، للحسن بن عبد المحسن، تحقيق: بسام الجابي، نشر: دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى (ص107).

(29) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر. نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة (539/1).

(30) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، لمحمد بن الحسن بن فورك (ص92).

(31) الروضة البهية (ص109).

(32) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري (ص100).

(33) اللمع (ص69).

(34) اللمع (ص71).

(35) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري (ص95).

(36) نظم الفرائد وجمع الفوائد، لعبد الرحيم بن علي، الشهير بشيخ زاده. تحقيق بسام الجابي. نشر المطبعة الأدبية، القاهرة، الطبعة الأولى (ص254).

(37) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (128/8)، وموقف شيخ الإسلام من الأشاعرة، د. عبدالرحمن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 1995م.

(38) مقالات الإسلاميين (ص538 - 539).

(39) المسامرة شرح المسايرة، لكمال الدين محمد بن محمد الشافعي، تحقيق: كمال الدين قاري وعزالدين معميش، نشر المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى (ص113 - 114).

(40) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري (ص108).

(41) المسامرة شرح المسايرة (ص114).

(42) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري (ص110).

(43) المصدر السابق (109)، أصول أهل السنة والجماعة (رسالة أهل الثغر) لأبي الحسن الاشعري، تحقيق: د. محمد السيد الجليند (ص85).

(44) الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري. تحقيق: د. فوقية حسين محمود. نشر: دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى، (186/1).

(45) المسامرة شرح المسايرة (ص116).

(46) مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري (ص109).

(47) الملل والنحل، للشهرستاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني. نشر: دار المعرفة، بيروت، (100/1).

(48) التوحيد لأبي منصور الماتريدي. تحقيق: د.فتح الله خليف. نشر: دار الجامعات المصرية (ص225).

(49) الروضة البهية (ص107).

(50) التوحيد (ص241).

(51) تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبو المنصور الماتريدي لأبي معين النسفي، تحقيق: كلود سلامة. نشر: الجفان والجابي للطباعة ليماسول، قبرص، الطبعة الأولى، 1993م (ص611).

(52) نظم الفرائد وجمع الفوائد (254).

(53) التوحيد (ص226).

(54) التوحيد (ص227).

(55) الإمام الماتريدي ومدرسته في علم العقائد. رسالة دكتوراه د. حسان القاري لجامعة البنجاب (ص401).

(56) التوحيد (ص230).

(57) التوحيد (ص230).

(58) التوحيد (ص256)، كذلك في تبصرة الأدلة (ص541).

(59) الإمام الماتريدي ومدرسته في علم العقائد (ص404).

(60) التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي معين النسفي. تحقيق: جيب الله حسن احمد. نشر: دار الطباعة المحمدية، الطبعة الاولى، 1986م (ص259).

(61) التوحيد (ص257- 258).

(62) التوحيد (ص260).

(63) بحر الكلام، لميمون بن محمد النسفي (ت 508) تحقيق: د. ولي الدين الفرفور، نشر: دار الفرفور، دمشق، الطبعة الأولى، 1997م (ص163).

(64) المصدر السابق (ص260).

(65) النسفي (418 - 508 هـ) ميمون بن محمد بن محمد، أبو المعين النسفى الحنفي، عالم بالأصول والكلام. كان بسمرقند وسكن بخارى. من كتبه: بحر الكلام، تبصرة الأدلة في الكلام، التمهيد لقواعد التوحيد، العمدة في أصول الدين. انظر: طبقات الحنفية (189/2)، الأعلام للزركلي (341/7).

(66) تبصرة الأدلة (ص543 - 544).

(67) التوحيد (ص263).

(68) الإمام الماتريدي ومدرسته في علم العقائد (ص407).

(69) التوحيد (ص264).

(70) المصدر السابق (ص264).

(71) تبصرة الأدلة (ص545).

(72) التوحيد ص(239)

فهرس المراجع والمصادر :

أولاً: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب:

- الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، نشر: دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الأولى.

- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: سيد بن إبراهيم، نشر: دار الحديث القاهرة.

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للجويني، تحقيق: د. محمد يوسف موسى وعلى عبد المنعم عبد الحميد، نشر: مطبعة السعادة، مصر، 1950م.

- إشارات المرام، للبياضي، تحقيق: يوسف عبد الرزاق، نشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.

- أصول أهل السنة والجماعة (رسالة أهل الثغر)، لأبي الحسن الاشعري، تحقيق: د. محمد السيد الجليند.

- الأعلام، لخير الدين الزركلي، نشر دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة العاشرة، 1992م.

- الاقتصاد في الاعتقاد، لأبي حامد الغزالي، نشر: مطبعة حجازي، القاهرة، الطبعة الأولى.

- الإمام الماتريدي ومدرسته في علم العقائد، رسالة دكتوراه د. حسان القاري، جامعة البنجاب.

- الإيمان بالقضاء والقدر، تأليف محمد بن إبراهيم الحمد، دار الوطن، الرياض، ط2، 1416هـ. القضاء والقدر لاين تيمية. تحقيق د.احمد عبد الرحيم السايح و د. السيد الجميلي، نشر دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1991م.

- بحر الكلام، لميمون بن محمد النسفي (ت508)، تحقيق: د. ولي الدين الفرفور، نشر: دار الفرفور، دمشق، الطبعة الأولى، 1997م.

- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير، نشر: مكتبة المعارف، بيروت.

- البوذية تاريخها وعقائدها الصوفية، تأليف: عبدالله مصطفى نومسوك، مكتب أضواء السلف، ط1، 1999م.

- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

- تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبو المنصور الماتريدي، لأبي معين النسفي، تحقيق: كلود سلامة، نشر: الجفان والجابي للطباعة، ليماسول، قبرص، الطبعة الأولى، 1993م.

- التمهيد، للباقلاني، تحقيق: الأب ريتشارد يوسف مكارثي اليسوعي، نشر: المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1957م.

- التوحيد، لأبي منصور الماتريدي، تحقيق: د. فتح الله خليف، نشر: دار الجامعات المصرية.

- الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، نشر: دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ/ 1987م.

- الجامع الصحيح، سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء، نشر: مير محمد، كتب خانه، كراتشي.

- الروضة البهية في ما بين الأشاعرة والماتريدية، للحسن بن عبدالمحسن، تحقيق: بسام الجابي، نشر: دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى.

- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار الفكر، بيروت.

- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الفكر، بيروت.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، نشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، 1406هـ.

- شرح المقاصد، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، نشر: عالم الكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، 1989م.

- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر: دار عالم الكتب، الرياض.

- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

- الفلسفة الإغريقية، د. محمد غلاب، نشر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية.

- القضاء والقدر، لابن تيمية، تحقيق: د. أحمد عبد الرحيم السايح، د.السيد الجميلي، نشر: دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1991م.

- اللمع في الرد على أهل الزيغ والضلال والبدع، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: د. حمودة غرابة، مطبعة مصر.

- مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، لمحمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: دانيال جيماريه. نشر: دار المشرق، بيروت.

- مسألة القضاء والقدر، تأليف عبدالحليم محمد حسين، بدون رقم طبعة، بيروت، 1980م.

- المسامرة شرح المسايرة، لكمال الدين محمد بن محمد الشافعي، تحقيق: كمال الدين قاري وعز الدين معميش، نشر المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: هلموت ريتر، الطبعة الثالثة، نشر: فرانز شتاينر.

- الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، نشر: دار المعرفة، بيروت.

- نظم الفرائد وجمع الفوائد، لعبد الرحيم بن علي، الشهير بشيخ زاده، تحقيق: بسام الجابي، نشر: المطبعة الأدبية، القاهرة، الطبعة الأولى.

Research Summary

This research is a clarification of the meaning of the degree to which hot Alory in would from creation time and even after Islam became the preoccupation of all denominations and even Muslims, I wanted to clarify this meaning when Ash'aris and Maatreedis from the definition of the meaning of fate and destiny and its importance and earnings and its meaning.